

تطبيق الصكوك المالية الإسلامية في تمويل عجز الميزانية العامة - الصكوك السيادية للسودان نموذجا-

Application of Islamic Financial Sukuk in financing the public budget deficit - Sovereign Sukuk of Sudan as a model-

د. سعيده لقوي *

¹ مخبر دراسات التنمية الاقتصادية، جامعة عمارثليجي - الأغواط (الجزائر)، s.legoui@lag-univ.dz

تاريخ النشر: 2020/06/30

تاريخ القبول: 2020/04/03

تاريخ الاستلام: 2020/01/12

ملخص :

هدفت الدراسة إلى إظهار أهمية الصكوك الإسلامية في تمويل الاقتصاد كبديل عن الأدوات التقليدية التي تتعامل بالفوائد الربوية، من خلال دراسة تجربة السودان التي تعتبر رائدة في مجال التعامل بالمالية الإسلامية، حيث توصلت الدراسة إلى الدور الفعال والمهم الذي أدته الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الميزانية العامة للسودان، نظرا لتنوع الإصدارات (صكوك شهامة، شهاب، شمم، صرح، شامة).

الكلمات المفتاحية: الصكوك الإسلامية؛ الميزانية العامة؛ عجز الميزانية العامة؛ السودان.

تصنيف JEL: H62, O16

Abstract:

The study aimed to show the importance of Islamic sukuk in financing the economy as an alternative to traditional instruments that deal with usurious interests, by studying the experience of Sudan, which is considered a pioneer in the field of dealing with Islamic finance, where the study concluded the effective and important role played by Islamic sukuk in financing the general budget deficit of Sudan, given the diversity of issuances (Sukuk Shahama, Shehab, Shamm, Sarh, Shama).

Keywords: *Islamic Sukuk; Budget; public budget deficit; Sudan*

Jel Classification Codes: H62, O16

1. مقدمة:

تعتبر الصكوك الإسلامية من أكثر الأدوات المالية انتشاراً، حيث لاقت قبولا كبيرا في كثير من دول العالم، وذلك لما حققته من نتائج إيجابية في مجالات التمويل والاستثمار في كثير من القطاعات الاقتصادية. كما أنها تتميز بتعدد أنواعها كصكوك المشاركة والمضاربة والسلم وغيرها مما فتح أبواباً كثيرة للاستثمار، فأدى ذلك إلى زيادة قوة الصكوك الإسلامية كأداة من أدوات التمويل الإسلامية. مع زيادة أهمية الصكوك الإسلامية توجّهت الحكومات نحو إصدار الصكوك الإسلامية أو ما يطلق عليها بالصكوك السيادية، والتي تمثل بديلا داخليا لتغطية عجز الميزانية العامة.

إشكالية الدراسة

تتمثل إشكالية الدراسة في السؤال التالي:

ما مدى مساهمة الصكوك المالية الإسلامية في تمويل عجز الميزانية العامة؟

وكجواب مؤقت للسؤال المطروح تم وضع الفرضيات التالية:

- للصكوك الإسلامية دور في تمويل القطاع الاقتصادي؛
- يمكن الاعتماد على الصكوك السيادية لتمويل عجز الميزانية العامة للدولة؛
- تؤدي الصكوك الإسلامية السيادية دورا بارزا في تمويل القطاعات الاقتصادية بالسودان.

أهداف الدراسة

- التعرف على الصكوك المالية الإسلامية؛
- تسليط الضوء على تجربة السودان في استخدام الصكوك كأداة لتمويل عجز الميزانية العامة.

أهمية الدراسة

تتجلى أهمية الدراسة في تناولها لموضوع الصكوك الإسلامية، والتي أصبح لها دور مهم في تمويل الاقتصاد، بما ذلك تمويل عجز الميزانية العامة، وهذا من خلال دراسة حالة السودان والتي تعتبر رائدة في مجال التمويل بالصكوك الإسلامية.

منهج الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة والإمام بجوانب الموضوع، تم الاعتماد على المنهج الوصفي لعرض المفاهيم النظرية، وعلى المنهج التحليلي للدراسة التطبيقية من خلال جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة، وهذا باستخدام التقارير والكتب والبحوث العلمية.

محاور الدراسة

لمعالجة الإشكالية تم تقسيم البحث إلى المحاور التالية:

- الإطار العام للصكوك الإسلامية
- عجز الميزانية العامة ودور الصكوك الإسلامية في توفير التمويل اللازم
- التجربة السودانية في تمويل عجز الميزانية العامة عن طريق الصكوك الإسلامية

2. الإطار العام للصكوك الإسلامية

من خلال هذا المحور، سنتطرق إلى التعريف اللغوي والاصطلاحي والاقتصادي للصكوك الإسلامية، إضافة إلى خصائص وأهمية وأنواع الصكوك الإسلامية.

1.2 مفهوم الصكوك الإسلامية:

لغة: الصكوك في اللغة جمع لكلمة صك، ويعني الضرب المبرح، وهو ما يعني أيضاً الكتاب. يقصد به ما هو مكتوب في الورقة ونحوها، ويستعمل لإثبات الحق أو الدين. والصك هو مستند الاعتراف بالممتلكات الموقوفة، أو وثيقة الحق في الممتلكات، وما إلى ذلك (Benzekkoura, 2019, p. 181).

الاصطلاح الفقهي للصكوك الإسلامية: ورد عن الإمام النووي أن الصكاك جمع صك وهو الورقة المكتوبة بدين، ويجمع أيضا على صكوك، والمراد هنا الورقة التي تخرج من ولي الأمر بالرزق لمستحقه بأن يكتب فيها للإنسان كذا وكذا من طعام أو غيره فيبيع صاحبها ذلك الإنسان قبل أن يقبضه (الهلال، 2021، صفحة 67).

أما مجمع الفقه الإسلامي الدولي ففي دورته التاسعة عشرة بإمارة الشارقة (دولة الإمارات العربية المتحدة) فقد عرف الصكوك على أنها: " وثائق أو شهادات مالية متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية موجودات (أعيان أو منافع أو حقوق أو خليط من الأعيان والمنافع والنقود والديون) قائمة فعلاً أو سيتم إنشاؤها من حصيلة الاكتتاب، وتصدر وفق عقد شرعي وتأخذ أحكامه" (مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 2009).

الاصطلاح الاقتصادي للصكوك الإسلامية: فقد عرفتها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في المعيار الشرعي رقم 17 الخاص بصكوك الاستثمار على أنها: " وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في موجودات مشروع معين أو نشاط

استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله" (AAOIFI، 2017، صفحة 467).

وتعرف هذه الصكوك في هذا المعيار بالصكوك الاستثمارية تمييزاً لها عن الأسهم وسندات القرض.

2.2 خصائص الصكوك الإسلامية:

وضع مجمع الفقه الإسلامي الدولي في دورته التاسعة عشر التي انعقدت في إمارة الشارقة خلال الفترة 26 إلى 30 أبريل 2009 مجموعة من الخصائص التي تميز الصكوك الإسلامية كالتالي (مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 2009):

- يمثل الصك حصة شائعة في ملكية حقيقية.
 - يصدر الصك على أساس عقد شرعي، ويأخذ أحكامه.
 - انتفاء ضمان المدير (المضارب أو الوكيل أو الشريك المدير).
 - أن تشترك الصكوك في استحقاق الربح بالنسبة المحددة وتحمل الخسارة بقدر الحصة التي يمثلها الصك، ويمنع حصول صاحبه على نسبة محددة مسبقاً من قيمته الاسمية أو على مبلغ مقطوع.
 - تحمل مخاطر الاستثمار كاملة.
 - تحمل الأعباء والتبعات المترتبة على ملكية الموجودات المثلة في الصك، سواء كانت الأعباء مصاريف استثمارية أو هبوطاً في القيمة، أو مصروفات الصيانة، أو اشتراكات التأمين.
- ## 3.2 أهمية الصكوك الإسلامية:

يتم إصدار الصكوك الإسلامية بهدف جمع الأموال واستخدامها في تمويل احتياجات لشركات أو المؤسسات المصدرة لهذه الصكوك، أو من أجل توسيع نشاطاتها، وتسمح الصكوك الإسلامية لحملتها المشاركة في أرباح هذه الشركات (شركات قطاع عام أو خاص)، ويمكن تمييز الأهمية الاقتصادية للصكوك الإسلامية من خلال ما يلي: (ناصر وبن زيد، 2014، صفحة 10)

- تساهم الصكوك الإسلامية في جذب شريحة كبيرة من أصحاب رؤوس الأموال، الذين يرغبون في التعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وخاصة من خارج العالم الإسلامي:

تطبيق الصكوك المالية الإسلامية في تمويل عجز الميزانية العامة - الصكوك السيادية للسودان نموذجاً-

- تساعد الصكوك الإسلامية على تحسين ربحية المؤسسات المالية والشركات ومراكزها المالية، وذلك لأن عمليات إصدار الصكوك الإسلامية تعتبر عمليات خارج الميزانية ولا تحتاج لتكلفة كبيرة في تمويلها وإدارتها؛

- تتيح الصكوك الإسلامية للحكومات الحصول على الأموال لتمويل مشاريعها التنموية ومشاريع البنية التحتية؛

- تتيح الصكوك الإسلامية للشركات الحصول على تمويل مشاريعها، مما يساعدها في توسيع أنشطتها الاستثمارية؛

- تساعد الصكوك الإسلامية في إدارة السيولة على مستوى الاقتصاد الكلي من خلال امتصاص فوائض السيولة وتوفير تمويل مستقر وحقيقي للدولة (استخدام الصكوك كأداة من أدوات السياسة النقدية وفقاً للمنظور الإسلامي)؛

- تساعد الصكوك الإسلامية في تغطية جزء من عجز الموازنة العامة للدولة؛

- تساعد الصكوك الإسلامية في تطوير سوق المال من خلال طرح أوراق مالية قابلة للتداول.

4.2 أنواع الصكوك الإسلامية:

تنقسم الصكوك الإسلامية حسب الصيغة إلى:

أ. صكوك المشاركة: تمثل صكوك المشاركة وثائق متساوية تصدر لإنشاء مشروع أو لنمو مشروع قائم، بناءً على عقد المشاركة الشرعية، ويكتتب الراغبون في هذا المشروع باعتبارهم شركاء حيث يتحدد نصيبهم في الأرباح والخسائر، وتظهر أهمية تلك الصكوك في تمويل مشروعات تنمية حقيقية تدر عائداً حقيقياً لأصحابها ولا تعتمد على الفوائد كما في البنوك الربوية، كما أنها تساهم في الحد من التضخم نتيجة انخفاض تكاليف الإنتاج، لأنها لا تتحمل تكاليف التمويل كما في القروض، وأيضاً تساهم في معالجة مشكلة عجز الميزانية العامة للدول. (صديقي، حملة، و عبد الدايم، 2020، صفحة 104)

ب. صكوك المضاربة: وهي أوراق مالية تعرض للاكتتاب على أساس قيام الشركة المصدرة بإدارة العمل على أساس المضارب، وتعرف كذلك على أنها: "وثائق مشاركة تمثل مشروعات أو أنشطة تدار على أساس المضاربة بتعيين مضارب من الشركاء أو غيرهم لإدارتها وهي مثل صكوك المشاركة والاختلاف فيها أن حملة صكوك المضاربة يحصلون على جزء من الربح والمضارب (مدير العملية) يحصل على جزء أما

الخسارة العادية التي لم يتسبب فيها مدير المضاربة فيتحملها حملة الصكوك". (بن زارع و خروف، 2019، صفحة 421)

ج. صكوك الإجارة: وهي وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات في مشروع استثماري، يدر دخلاً والغرض منها هو تحويل الأعيان والمنافع والخدمات التي يتعلق بها عقد الإجارة إلى أوراق مالية بصكوك قابلة للتداول في الأسواق الثانوية. (بوعوينة و حمداني، 2020، صفحة 92)

د. صكوك المرابحة: هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لتمويل شراء سلعة المرابحة، وتصبح سلعة المرابحة مملوكة لحملة الصكوك. (AAOIFI، 2017، صفحة 469)

هـ. صكوك السلم: هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها؛ لتحصيل رأس مال السلم، وتصبح سلعة السلم مملوكة لحملة الصكوك. (AAOIFI، 2017، صفحة 469)

وتستخدم صكوك السلم لشراء سلعة يتم استلامها مستقبلاً.

و. صكوك الوكالة بالاستثمار: هي وثائق مشاركة تمثل مشروعات أو أنشطة تدار على أساس الوكالة بالاستثمار بتعيين وكيل عن حملة الصكوك لإدارتها. (AAOIFI، 2017، صفحة 470)

ز. صكوك الاستصناع: تعرف على أنها وثائق يصدرها المشتري لعين يلتزم البائع بتصنيعها بمواد من عنده، أو المؤسسة المالية التي تنوب عنه لاستخدام حصيلتها في تصنيع هذه العين، وذلك بقصد الاستفادة من الفرق بين تكلفة التصنيع العين و ثمن بيعها باعتبارها ربها لمالكي الصكوك، وقد تستخدم حصيلة الصكوك في دفع ثمن تصنيع العين في استصناع مواز بتكلفة أقل والاستفادة من فرق الثمنين باعتباره ربها لمالكي الصكوك، ويوزع ثمن العين المصنعة على حملة صكوك الاستصناع بعد قبضه، وقد توزع أقساط الثمن عند قبضها. (بوعوينة و حمداني، 2020، صفحة 93)

ح. صكوك المزارعة: هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تمويل مشروع على أساس المزارعة، ويصبح لحملة الصكوك حصة في المحصول وفق ما حدده العقد. (AAOIFI، 2017، صفحة 470)

ط. صكوك المغارسة: هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في غرس أشجار وفيما يتطلبه هذا الغرس من أعمال ونفقات على أساس عقد المغارسة، ويصبح لحملة الصكوك حصة في الأرض والغرس. (AAOIFI، 2017، صفحة 471)

ي. صكوك المساقاة: هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في سقي أشجار مثمرة والإنفاق عليها ورعايتها على أساس عقد المساقاة، ويصبح لحملة الصكوك حصة من الثمرة وفق ما حدده العقد. (AAOIFI، 2017، صفحة 471)

3. عجز الميزانية العامة ودور الصكوك الإسلامية في توفير التمويل اللازم له

يمكن الاستفادة من الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الميزانية العامة من خلال إفساح المجال للمشاركة الشعبية لسد الاحتجاجات التمويلية اللازمة لدعم الموازنة العامة، والتي تعبر عن البرنامج المالي المتوقع تنفيذه من قبل الحكومة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، لذلك فهي تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة لتنفيذ برامجها الاقتصادية وسد العجز القائم فيها.

1.3 مفهوم الميزانية العامة:

تعددت تعريفات الميزانية العامة باختلاف التشريعات السياسية والاقتصادية للدول، ويمكن إعطاء مفهوم عام للميزانية العامة: " الميزانية العامة هي تقدير مفصل ومعتمد من السلطة التشريعية لنفقات الدولة وإيراداتها عن الفترة المقبلة (غالبا ما تكون سنة)، وتعمل على تحقيق الأهداف الاقتصادية التي تتبناها الدولة". (الدباغ، 2010، صفحة 6)

2.3 الأهمية الاقتصادية للميزانية العامة:

تظهر أهمية الميزانية العامة في النقاط التالية: (الدباغ، 2010، صفحة 06)

- تعتبر أداة لتنفيذ السياسة المالية العامة، فمن خلالها يمكن معالجة الآثار الناجمة عن التضخم، والانكماش، والكساد الاقتصادي، وذلك عن طريق التحكم في تخفيض الانفاق العام أو زيادته، وأيضا من خلال التحكم في السياسة الضريبية.
- تعتبر أداة فعالة للتنسيق بين أنشطة الأجهزة الحكومية من وزارات وهيئات.
- تعتبر أداة رقابية فعالة، فمن خلالها تمكن السلطات التشريعية من الإشراف الكامل على السلطات التنفيذية ومحاسبتها.
- تعتبر أداة لحماية الصناعات المحلية، حيث يمكن استخدامها كأداة لحماية المنتجات المحلية من منافسة المنتجات الخارجية، وذلك من خلال فرض الضرائب والرسوم الجمركية عليها.

- تعتبر أداة اجتماعية فعالة، ويتضح ذلك من خلال إعادة توزيع الدخل بين شرائح المجتمع على أسس عادلة.

3.3 الاحتياجات التمويلية للميزانية العامة:

بالنظر إلى جانب النفقات العامة، فإن طبيعة الاحتياجات التمويلية للميزانية العامة تتمثل في:

أ. الميزانية التشغيلية: وتشمل النفقات التشغيلية التالية: (الدباغ، 2010، صفحة 7)

- رواتب الموظفين العاملين في الدولة؛

- مصاريف الأدوات المكتبية والأدوات الأخرى؛

- أجور مباني الوزارات والهيئات الأخرى.

ب. الميزانية التطويرية: وتعرف أيضا بالميزانية الرأسمالية أو الاستثمارية، ويمكن تحديد

النفقات حسب طبيعة الاحتياجات التمويلية اللازمة لتطوير القطاعات الاقتصادية التالية: (الدباغ،

2010، الصفحات 7-8)

- القطاع الفلاحي: وتشمل النفقات العامة التي تكون متجهة نحو الحقول الفلاحية والإنتاج

الحيواني، وتتمثل في تمويل المواد الخام اللازمة، وتمويل الآلات والمعدات.

- القطاع الصناعي: وتتمثل في النفقات العامة المتجهة نحو تصنيع المواد الأولية وبيعها

كمنتجات نهائية، وتشمل تمويل السيولة التشغيلية اللازمة، تمويل المواد الخام الضرورية، وتمويل

الآلات والمعدات اللازمة.

- القطاع التجاري: وهي النفقات المتجهة نحو التجارة، أي شراء وبيع المواد والسلع (تمويل

البضائع والمواد الأولية اللازمة، وتمويل الآلات والسيارات اللازمة).

- المشاريع العقارية: وهي النفقات العامة التي تكون متجهة نحو مجال إنشاء السكنات

وتطوير الأراضي، حيث يستلزم ذلك تمويل المواد الخام اللازمة، تمويل تطوير الأراضي والعقارات،

وتمويل إنشاء المباني السكنية والتجارية والصناعية.

- القطاع الخدماتي: وهي النفقات العامة المتجهة نحو مشاريع النقل المتمثلة في الموانئ

البحرية والبرية والجوية والسكك الحديدية، حيث تستلزم تمويل السيولة التشغيلية، وتمويل المعدات

والآلات والسفن والطائرات وسكك الحديد..... إلخ

4.3 تعريف عجز الميزانية العامة:

يُعرف عجز الميزانية العامة وبالتحديد العجز الإجمالي بأنه الفرق بين إجمالي النفقات الحكومية النقدية بما فيها الفوائد المدفوعة مع استبعاد أقساط الديون المدفوعة، وإجمالي المتحصلات الحكومية النقدية بما فيها المنح مع استبعاد حصيلة القروض. (عيسى، 2013، صفحة 91)

ويعد هذا المقياس لمعجز مؤشراً لحجم الموارد الإضافية التي ينبغي على الحكومة أن تقترضها من القطاع الخاص أو من المصادر الأجنبية أو من البنك المركزي.

5.3 أسباب العجز في الميزانية العامة:

يمكن حصر مسببات عجز الميزانية العامة في مجموعتين، كالتالي:

أ. العوامل الدافعة إلى زيادة الإنفاق العام: وتتمثل في: (ديلي، 2016، صفحة 266)

- زيادة النفقات العامة في أوقات الأزمات خاصة أزمة الكساد، يؤدي إلى التأثير مباشرة في الدخل الوطني.

- زيادة حجم الدولة وتدخلها في الحياة الاقتصادية.

- الظروف الطارئة مثل وقوع الكوارث الطبيعية كالزلازل والفيضانات.

- أثر التضخم، أو التدهور في القوة الشرائية للنقود.

- زيادة نفقات الخدمة المدنية خاصة الرواتب والأجور وتزايد الإنفاق العسكري.

- شيوع ظاهرة التبذير والالاستهلاك العشوائي غير الهادف.

ب. العوامل المؤدية إلى تراجع الإيرادات العامة: تتجلى هذه العوامل بشكل بارز في دول العالم

الثالث، حيث يمكن أن نلاحظ منها ما يلي: (ديلي، 2016، صفحة 267)

- ضعف الطاقة الضريبية، وتقاس بنسبة حصيلة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي.

- ارتفاع درجة التهرب الضريبي الناجم عن اتساع حجم الاقتصاد الموازي من جهة، وضعف

تأهيل الإدارة الضريبية من جهة أخرى.

- اعتماد الضرائب على أوعية غير مستقرة كأسعار المواد الأولية، وهو ما يعمل على عدم

استقرار الإيرادات العامة.

- كثرة الإعفاءات والمزايا الضريبية دون أن يقابلها توسع في أوعية الضريبة.

- من الأسباب التي ساعدت على تراجع الإيرادات العامة في الاقتصاد الإسلامي توقف وانقطاع

بعدها عناصر الإيرادات العامة التي كانت تعتمد عليها الدول الإسلامية في تمويل نفقاتها العامة، كإهمال

جمع الزكاة وتوقف خمس الغنائم في عصرنا الحالي بسبب توقف الفتوحات الإسلامية.

6.3 معالجة عجز الميزانية العامة عن طريق التمويل بالصكوك الإسلامية:

تفتح الصكوك الإسلامية الباب على مصرعيه للمشاركة الشعبية الشاملة من قبل الأفراد لسد الاحتياجات التمويلية اللازمة لدعم الموازنة العامة، والتي تعبر عن البرنامج المالي المتوقع تنفيذه من قبل الحكومة لتحقيق أهدافها الاقتصادية وغير الاقتصادية، لذلك فهي تحتاج إلى أموال ضخمة لتنفيذ برامجها الاقتصادية وسد العجز القائم في موازنتها. (معطى الله و شرياق ، 2012، صفحة 255)

فيمكن للدولة أن تصدر صكوك المشاركة لسد العجز في ميزانيتها العامة واستثمار حصيلتها في المشاريع المدرة للدخل كمحطات توليد الكهرباء، الموانئ... إلخ، كما يمكن تمويل العجز في الموازنة عن طريق إصدار الحكومة صكوك المضاربة في المشروعات المدرة للربح بحيث يتم تمويلها دون مشاركة أصحاب الأموال (مشترى الصكوك) في اتخاذ القرار الاستثماري والإداري للمشروع، بل تبقى الإدارة بيد السلطة الحكومية، كما يمكن للحكومات كذلك أن تواجه العجز في موازنتها بإصدار صكوك الإجارة، وكذلك الحال بالنسبة لصكوك القرض الحسن حيث يمكن للحكومة أن تستفيد منها في دعم عجز الموازنة. (معطى الله و شرياق ، 2012، صفحة 255)

4. التجربة السودانية في تمويل عجز الميزانية العامة عن طريق الصكوك الإسلامية

تعد تجربة السودان في إصدار الصكوك الإسلامية الحكومية (الصكوك السيادية) تجربة رائدة، حيث هدفت إلى تعبئة الموارد لتمويل عجز الميزانية العامة للسودان وتمويل الأصول والمشروعات التنموية في مختلف القطاعات الاقتصادية، ففي عام 1995 أصدرت الحكومة السودانية قانون صكوك التمويل، وكانت خطوة أولى في إيجاد بدائل استثمارية وتمويلية للسندات الربوية التي كانت تستخدم لإدارة السيولة، ولسد عجز الميزانية العامة.

وتتمثل الصكوك والشهادات المصدرة من طرف الحكومة السودانية في ما يلي:

1.4 شهادات المشاركة الحكومية "شهادة":

شهادات شهادة عبارة عن صكوك مالية تقوم على أساس عقد المشاركة، تصدرها وزارة المالية نيابة عن جمهورية السودان، وتمثل أنصبه محددة في صندوق خاص يحتوي على أصول حقيقية يتم إصدارها بواسطة الدولة مقابل حقوق ملكيتها في عدد من المؤسسات الربوحة. (شرياق، 2017، صفحة

تطبيق الصكوك المالية الإسلامية في تمويل عجز الميزانية العامة - الصكوك السيادية للسودان نموذجا-

ويتكون الصندوق الذي أنشئ لإصدار شهادات شهامة من المؤسسات التالية: الشركة السودانية للاتصالات سوداتل، شركة النيل للزيوت، فندق هلتون، شركة أرياب للتعددين، الشركة السودانية للمناطق والأسواق لحررة وشركة خطوط الأنابيب وغيرها.

وتهدف شهادات شهامة إلى استقطاب المدخرات القومية وتشجيع الاستثمار، وتوفير أداة لبنك السودان المركزي لإدارة السيولة على مستوى الاقتصاد الكلي وسد عجز الموازنة العامة من موارد حقيقية (تمكين وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي من الاستدانة من موارد مالية حقيقية غير تضخمية مما يقلل من اعتمادها على الإئستدانة من بنك السودان المركزي)، وتطوير أسواق رأس المال المحلية والإقليمية، وتحقيق عائد مجزٍ للمستثمرين من خلال مشاركتهم في مكّون الشراكة الذي يحتوي على أكثر الشركات كفاءةً وذات أداء مالي وإداري عالٍ. يتحدد العائد على الشهادات وفق الأداء المالي لمكّون الشراكة ومعدل التضخم السائد. وعلاوةً على ذلك تُقبل هذه الشهادات كضمان من الدرجة الأولى مقابل التمويل الممنوح من المصارف. (بنك السودان المركزي، 2020، صفحة 75)

2.4 صكوك الاستثمار الحكومية "صرح":

بدأ العمل بإصدار هذه الصكوك في العام 2003، بناءً على صيغة المضاربة بواسطة شركة السودان للخدمات المالية ويتم إدارتها وتسويقها في السوق الأولية عبر الشركة وشركات الوساطة المالية المعتمدة. وتُستخدم إيرادات هذه الصكوك في تمويل مشروعات البنى التحتية وقطاعات الصحة والتعليم والمياه في ولايات السودان المختلفة، ويتراوح أجل هذه الشهادات بين سنتين إلى 6 سنوات. (بنك السودان المركزي، 2019، صفحة 79)

تهدف صكوك الاستثمار الحكومية (صرح) إلى تجميع المدخرات القومية والإقليمية وتشجيع الاستثمار، إدارة السيولة على مستوى الاقتصاد الكلي عبر ما يُعتف بعملیات السوق المفتوحة، تطوير أسواق رأس المال المحلية والإقليمية، توظيف المدخرات في التمويل الحكومي لمقابلة الصرف على المشاريع التنموية، تقليل الآثار التضخمية وذلك بتوفير تمويل مستقر وحقيقي للدولة.

وتتميز صكوك صرح بكونها تمثل (بعد استثمار أموالها) موجودات قائمة وحقيقية مكونة من مجموعة من العقود الشرعية (الإجارة، المرابحة، السلم والاستصناع)، يحدد الربح على استثمارات الصندوق بمجموع عوائد عقود استثمارية، ويتم توزيع الربح بين المستثمرين (كأرياب المال) والشركة (كمضارب) بنسبة 92% و 8% على التوالي، وتدفع الأرباح دوريا كل 3 - 6 أشهر (في حدود 16% -

20 % سنويا)، و صكوك صرح قابلة للتداول في سو الخرطوم للأوراق المالية. (شرياق، 2017، صفحة 388)

3.4 شهادات مشاركة البنك المركزي "شمم":

تم إصدار شهادات شمم كأداة مالية تمكن البنك المركزي من إدارة السيولة وتكون بديلة للسندات القائمة على الفائدة الربوية، وهي عبارة عن صكوك تمثل أنصبة محددة في صندوق خاص يحتوي على الأصول المملوكة للبنك المركزي ووزارة المالية في القطاع المصرفي.

تعرف شهادات (شمم) بأنها شهادات مشاركة تتيح لحاملها مشاركة بنك السودان ووزارة المالية في المنفعة التي تتحقق من الاستثمار في البنوك المملوكة لها كلياً أو جزئياً. هذا وقد أقرت هذه الشهادات بواسطة الهيئة العليا للرقابة الشرعية للجهاز المصرفي والمؤسسات المالية ووافقت عليها، كأول أداة إسلامية مبرأة من الربا وتستخدم في إدارة السيولة (عمليات السوق المفتوحة). (محمد خير، الماخي، حسن إبراهيم، و عبد الرحمن، 2006، صفحة 61)

وتتسم شهادات شمم بما يلي: لها قيمة إسمية محددة ومتساوية، وقيمة محاسبية يتم إعلانها كل ثلاثة أشهر تعكس الأرباح الحقيقية النقدية والزيادة الرأسمالية في قيمة الأصول التي تستند إليها هذه الشهادات، قابلة للتداول بين المصارف فقط، يتم بيعها وشراؤها أساساً من خلال مزادات كما توجد معاملات خارج المزاد، ليس لها تاريخ استحقاق، لحاملها حق المشاركة في أرباح وخسائر البنوك المعنية المكونة للصندوق، ليس لحاملها أرباحاً نقدية بل يتمثل عائدها في الأرباح الرأسمالية التي تتحقق عند بيعها، كما يحق لحاملها بيعها مباشرة لبنك السودان متى شاء. (شرياق، 2017، صفحة 387)

4.4 شهادات إجارة بنك السودان المركزي "شهاب":

تعد شهادات إجارة البنك المركزي "شهاب" بديل عن شهادات البنك المركزي التي كانت تصدر مقابل نسبة محدودة من الأصول المملوكة لبنك السودان ووزارة المالية في القطاع المصرفي، يتم إصدارها على أساس عقد الإجارة، وكان أول إصدار لها عام 2005، وتستخدم كأداة من أدوات إدارة السيولة، غير أنه تمت تصفيتها لدى المصارف عام 2014، وآلت ملكيتها لبنك السودان المركزي. (براضية، 2016، صفحة 281)

5.4.4 شهادات إجارة أصول مصفاة الخرطوم للبتروول "شامة":

تم إصدارها عام 2010، وهي عبارة عن صندوق استثماري متوسط الأجل، تم إنشاؤه بغرض حشد موارد المستثمرين، عن طريق عقد الوكالة الشرعية، لتوظيفها في شراء أصول مصفاة الخرطوم وتأجيرها لوزارة المالية إجارة تشغيلية لتحقيق عوائد مجزية، وتحقيق عائد سنوي ما بين 12 % إلى 14 % وتهدف إلى: (صباغ و الفكي، 2020، الصفحات 160-161)

● توسيع عرض الأوراق المالية المسجلة بسوق الخرطوم للأوراق المالية من خلال إضافة أوراق مالية جديدة؛

● تطوير صناعة الصناديق الاستثمارية في البلاد.

5. خاتمة:

لعبت الصكوك دورًا مهمًا في تنمية العديد من البلدان. حيث يمكن للدول المتقدمة والنامية الاستفادة إلى حد كبير من خلال إصدار الصكوك الإسلامية. فقد قدمت إصدارات الصكوك بشكل فعال المزيد من الأموال لتمويل التحسين الاقتصادي ومعالجة قضايا البطالة والفقر. تعتبر تجربة السودان في إصدار الصكوك الإسلامية تجربة رائدة خاصة في مجال إصدار الصكوك السيادية، والتي كانت من أهم أهدافها تعبئة الموارد من أجل تمويل عجز الميزانية العامة وتمويل المشاريع الحكومية.

ومن خلال هذا البحث نستنتج:

- ✓ الصكوك الإسلامية أدوات مالية استثمارية تتوافق مع الشريعة الإسلامية؛
- ✓ قدرة الصكوك الإسلامية كأداة مالية على تعبئة الموارد المالية اللازمة؛
- ✓ تنوع الصكوك الإسلامية يؤدي إلى توفير الحلول للشركات والحكومات من حيث توفير التمويل اللازم للمشاريع التنموية؛
- ✓ تعد تجربة السودان في مجال استخدام الصكوك الإسلامية تجربة رائدة؛
- ✓ ابتكرت السودان شهادات مشاركة البنك المركزي شمم ، وشهادات مشاركة الحكومة شهامة، وصكوك الاستثمار الحكومية صرح، وشهادات إجارة البنك المركزي شهاب، كأدوات مالية مهمة في تمويل عجز الميزانية العامة للدولة

✓ ساهمت الصكوك السيادية في السودان في توفير التمويل اللازم لسد العجز في الميزانية العامة للدولة.

وبناء على ما سبق، نوصي بما يلي:

- ضرورة العمل على نشر ثقافة الاستثمار في الصكوك الإسلامية بين مختلف شرائح المجتمع، وتطبيقاتها في مختلف القطاعات الاقتصادية، من أجل الاستفادة من الأموال المدخرة بدلاً من الاحتفاظ بها واكتنازها؛

- ضرورة توفير بيئة تشريعية وتنظيمية ملائمة لإصدار الصكوك الإسلامية، وإنشاء جهة مشرفة على السوق المالي؛

- ضرورة العمل على استخدام الصكوك الإسلامية بدلاً من أدوات الدين العام، إضافة إلى صلاحية استخدامها لأغراض السياسة النقدية.

6. قائمة المراجع:

1. AAOIFI، (2017)، المعايير الشرعية، الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر.
 2. النعاس صديقي، عز الدين حملة، هاجر عبد الدائم، (2020)، الصكوك المالية الإسلامية كبديل شرعي في دعم التنمية الاقتصادية (تجربة ماليزيا 2010-2016)، مجلة دفاتر اقتصادية، 11 (02)، ص 104.
 3. بنك السودان المركزي، (2019)، التقرير السنوي التاسع والخمسون 2019، الخرطوم.
 4. بنك السودان المركزي، (2020)، التقرير السنوي الستون 2020، الخرطوم.
 5. حكيم براضية، (2016)، دور الصكوك الإسلامية الحكومية في إدارة سيولة وتمويل الموازنة العامة دراسة تجريبية السودان 2008-2015. مجلة المعيار، (16).
 6. حياة بن زارع، منير خروف، (2019)، الصكوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية، مجلة الدراسات المالية المحاسبية والإدارية، 06 (04)، ص 421.
 7. خير الدين معطى الله، و رفيق شرياق، (2012)، الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية، الملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، (صفحة 255).
- قائمة.

8. رفيق شرياق، (2017)، معالجة العجز في الموازنة العامة وتمويل المشروعات التنموية بالاعتماد على الصكوك الإسلامية، مجلة الاقتصاد الصناعي (13)، 386.
9. رفيقة صباغ، عبد الكريم حسين يوسف الفكي، (2020)، دور الصكوك الإسلامية في تمويل العجز الموازي (دراسة حالة للتجربة السودانية خلال الفترة 2005-2016)، مجلة معارف، 15 (01)، ص ص: 160-161.
10. زياد الدباغ، (2010)، دور الصكوك الإسلامية في دعم الموازنة العامة من منظور تمويل إسلامي. المؤتمر الدولي حول الصيرفة المالية الإسلامية: الممارسات والتقاضى عبر الحدود، ماليزيا: الجامعة العالمية الإسلامية.
11. سليمان ناصر، ربيعة بن زيد، (2014). الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية ومدى امكانية الاستفادة منها في الجزائر، منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، سطيف، جامعة فرحات عباس.
12. سليمة بوعويبة، نعيمة حمداني، (2020)، مساهمة الصكوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية لماليزيا، مجلة استراتيجيات التحقيقات الاقتصادية والمالية، 02 (02).
13. كمال محمد عيسى، (2013)، محددات عجز الموازنة العامة في السودان، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية والاحصائية (13)، ص 91.
14. مبارك عبد القادر محمد الهلالي، (2021)، دور الصكوك الإسلامية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (تجربة السودان)، مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية، 09 (01)، ص 67.
15. هاجيرة ديلمي، (12، 2016)، علاج عجز الموازنة العامة في النظام الاقتصادي الإسلامي، مجلة الشريعة والاقتصاد، 05 (10).
16. Benzekkoura, Laouina, (2019), Sukuk and economic development (Prospects and Challenges) Refer to the experience of Malaysia. Journal off Economics and Human Development, 10(02).
17. مجمع الفقه الإسلامي الدولي. (26-30 04، 2009). قرار بشأن الصكوك الإسلامية (التوريق) وتطبيقاتها المعاصرة وتداولها، من منظمة التعاون الإسلامي، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، على الموقع: <https://iifa-aifi.org/ar> ، تاريخ الاطلاع 07 /01/ 2022.
18. عثمان حمد محمد خير، عصام الزين الماحي، نجم الدين حسن إبراهيم، و عبد الرحمن محمد عبد الرحمن. (2006)، توثيق تجربة السودان في مجال المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية. مخطط المؤسسات المالية المساعدة للجهاز المصرفي الجزء الثالث، ط 01، الخرطوم، بنك السودان المركزي. على الموقع: https://cbos.gov.sd/sites/default/files/financial_inst_book_03.pdf

